



أوراق عمل

ضمن مشروع

تعزيز ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني

المشاريع مُتناهية الصّغر في قطاع غزّة: تعزيز الفُرص والإمكانات المتاحة

التّحدّيات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة ا

إنحو سياسات وطنيّة فعّالة لدعم المشاريع الشّبابيّة الرّياديّة الصّغيرة 星

أوراق عمل مشروع:

تعزيز ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني

إعداد:

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية





نوفمبر - 2022

المحتويات

3	تقدیم
ــة	المشاريع مُتناهية الصّغر في قطاع غزّة: تعزيز الفُرص والإمكانات المتا-
19	التّحدّيات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة
32	نحو سياسات وطنيّة فعّالة لدعم المشاريع الشّبابيّة الرّباديّة الصّغيرة

تقديم

في إطار عمل بال ثينك للدراسات الاستراتيجية كمؤسسة بحث وتفاكر مستقلة لإنتاج المعرفة في المجتمع الفلسطيني، نفذت بال ثينك بالشراكة مع مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية مشروع "تعزيز ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني"، إذ تعبر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية عن اعتزازها بالشراكة مع مؤسسة فريديش ناومان في تخطيط وتنفيذ المشروع الريادي الذي جاء لتلبية احتياجات السوق المحلي، والذي يهدف لغرس ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب عن طريق تعلم المفاهيم الريادة المجتمعية، لما لذلك من أثر حقيقي وفعال في خلق فرص عمل، ومحاولة جادة لتقليل معدلات البطالة المتزايدة للشباب، من خلال صقل مهاراتهم ليكونوا قادرين على تصميم وتخطيط أفكارهم الريادية الإبداعية فلسطيني قادر على الابداع من خلال تصميم وتخطيط أفكار ريادية. وتأمل بال ثينك أن يكون المشروع بأوراقه ونشاطاته المختلفة شكل إضافة نوعية لدعم المشروعات الريادية الشبابية.

هدف المشروع إلى تعزيز مهارات (20) شاب من كلا الجنسين – طلاب وخريجي الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة – على المشاريع الريادية في البيئة الفلسطينية، وواقع الشركات الناشئة، والحواجز الاقتصادية بين الشباب الفلسطيني في قطاع غزة، وذلك من خلال عقد لقاءات تدريبية للفئة المستهدفة، وتنفيذ مجموعة من الحلقات الإذاعية لمناقشة المشروعات الريادية الشبابية في بيئة الأعمال الفلسطينية، وثم انتاج ثلاث أوراق بحثية تناقش التحديات والفرص المتاحة أمام مشاريع الشباب الإبداعية في بيئة الأعمال الفلسطينية. ويأتي هذا الإصدار تتويجاً لجلسات عرض الأوراق البحثية الثلاثة ومناقشتها مع الخبراء والباحثين من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والشباب.

عمر شعبان

مدير بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

المشاريع مُتناهية الصِّغر في قطاع غزّة: تعزيز الفُرص والإمكانات المتاحة

د. رائد حلس استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية

مقدّمة:

تمثّل المشروعات الصّغيرة والمتوسّطة ومتناهية الصّغر إحدى القطاعات الاقتصاديّة الّتي تستحوذ على اهتمام كبيرٍ من قبل دول العالم كافّة والمنظّمات والهيئات الدّوليّة والإقليميّة في ظلّ التّغيّرات والتّحوّلات الاقتصاديّة العالميّة، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتّشغيل وتوليد الدّخل، والابتكار والتّقدّم التّكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والرّفاه الاجتماعي لجميع الدّول، حيث تمثّل هذه المشروعات أكثر من 90 % من المشاريع في غالبيّة اقتصاديّات دول العالم، كما أنّها تسهم بشكلٍ مباشرٍ ورئيسيٍ في توفير فرص العمل، وتمثّل نسبة مساهمتها أكثر من 85% من النّاتج المحلّي الإجمالي في العديد من الدّول.

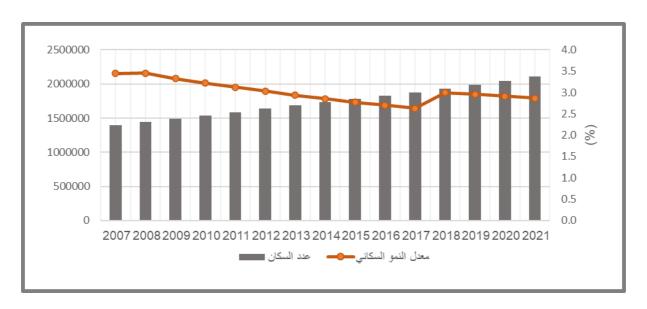
على الصّعيد المحلّي تبرز أهمّيّة المشاريع مُتناهية الصّغر، وبخاصّة الرّياديّة منها لدى الشّباب؛ كونها تعدُّ النّواة الأولى في بناء منظّمات الأعمال الصّغيرة، والمتوسّطة، والكبيرة، وتتجلَّى أهمّيّتها من طبيعة الدّور الّذي تلعبه المشاريع مُتناهية الصّغر في خلق فرص العمل، وتحقيق الذَّات، وتنظيم مشاركة شريحة الشّباب في المجال الاقتصادي، وتوظيف قدراتهم وطاقاتهم الإبداعيّة.

لذلك تسعى الدّراسة إلى تحليل ودراسة المؤشّرات السّكّانيّة، ومؤشّرات سوق العمل المحلّي في قطاع غزّة، ومتابعة تطوّر المشاريع مُتناهية الصّغر في قطاع غزّة، وتحديد الأنشطة الاقتصاديّة الّتي تعمل فيها هذه المشاريع، والتّعرُف على أسباب فشل المشاريع متناهية الصّغر، وبحث إمكانيّة تحويل هذه الأسباب إلى فرص نجاح، من خلال تقديم تصوّر وخارطة طريق من خمسة مراحل؛ لتعزيز فرص نجاح المشاريع متناهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة النّاشئة، والأنشطة الاقتصاديّة القائمة، وتشجيع الشّباب للتّوجُه نحو إنشاء مشاريع جديدة تتلاءم مع متطلّبات واحتياجات سوق العمل والإمكانيّات المُتاحة.

أولًا: المؤشِّرات الرَّئيسة للسّكّان وسوق العمل المحلّى في قطاع غزّة:

يُغطي قطاع غزّة حوالي 365 كيلو مترًا مربّعًا (أي: حوالي 140 ميلًا مربّعًا)، ويسكنه ما يقارب 2.2 مليون إنسان، ويعد القطاع أحد أكثر الأماكن اكتظاظًا بالسُّكان على وجه الأرض؛ حيث يبلغ متوسط الكثافة أكثر من 5,800 نسمة لكلِّ كيلو مترًا مربّعًا (UN, 2012)، ويبيِّن الشّكل رقم (1) تزايد عدد السّكّان ألستكان السّريع في قطاع غزّة خلال العقدين الماضيين (2007 – 2021)؛ إذ ارتفع عدد السُّكان في

قطاع غزّة من 1.3 مليون نسمة عام 2007 إلى 2.1 مليون نسمة عام 2021م، بمعدل زيادةٍ تقدَّر بنحو 61.5%.



شكل رقم (1): معدّل النّمو السّكّاني في قطاع غزّة خلال الفترة (2007 - 2021).

وبحسب الإسقاطات السكانيّة العلميّة فإنَّ عدد السكان المقدّر في قطاع غزّة عام 2030م سيصل إلى نحو 2.6 مليون نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني A، (2020)، ويعدُّ هذا الانفجار السكّاني المتوقّع من أبرز التّحدّيات الّتي تواجه سوق العمل المحلّي في قطاع غزّة؛ نظرًا لصغر ومحدوديّة حجمه، وعدم قدرته على مواكبة حجم النُمو السُكاني السّريع، وكذلك التركيبة السّكانيّة الفتيَّة؛ بالإضافة إلى عدم قدرته على امتصاص كامل القوّة العاملة؛ ما تسبّب بوجود فائضٍ كبيرٍ فيها، عدا عن كلاسيكيّة التّخصُصات المتوفّرة في الجامعات، والكلّيات الفلسطينيّة، وافتقارها للتّخصُصات الني يحتاجها سوق العمل المحلّي؛ الأمر الذي أدّى إلى استفحال مشكلة البطالة في قطاع غزّة بشكلٍ يُنذر بالخطر (مكحول وداوود، 2005)، خاصَّةً وأنَّ معدًّل البطالة في قطاع غزّة يعدُ من أعلى يُنذر بالخطر (مكحول وداوود، 2005)، خاصَّةً وأنَّ معدًّل البطالة في العاملة) في العاملة، و 65% بين الإناث المشاركين في القوى العاملة) في العاملة، و 65% بين الإناث المشاركات في القوى العاملة) في العاملة في قطاع غزّة خلال السّنوات الأخيرة؛ حيث ارتفعت نسبة البطالة من 20.7% عام 2007 لتصل إلى 46.9% عام 2007 لتصل إلى 46.9%



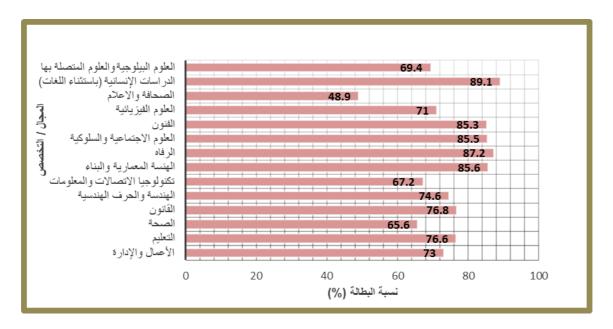
شكل رقم (2): معدل البطالة في قطاع غزّة خلال الفترة (2007 – 2021)

وبالإضافة إلى تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل المحلّي في قطاع غزّة، ومحدوديَّة حجم هذا السّوق، لا يمكن إغفال الظروف السّياسيّة والاقتصاديّة الّتي مرَّ بها قطاع غزّة خلال السّنوات الأخيرة، وتحديدًا سنوات الانقسام والحصار، والّتي ساهمت أيضًا في تزايُد معدَّلات البطالة؛ حيث تأثرً قطاع غزّة تأثرًا شديدًا بالحصار، والحروب المدمّرة الّتي شنّتها إسرائيل في السّنوات الأخيرة، والّتي بسببها بات يعيش المواطنون في قطاع غزّة أوضاعًا اقتصاديةً صعبةً ومأساويَّة، إضافةً إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الّتي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج التّنمويّة الّتي أعدَّتها الحكومات الفلسطينية المُتعاقبة للتّخفيف من الفقر والبطالة (حلس، 2020).

وتتفاقم مشكلة البطالة في قطاع غزّة، عندما يدور الحديث عن البطالة في أوساط الشباب والخريجين الجامعيّين؛ حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزّة في أوساط الشباب من الفئة العمريّة (20 – 29 سنة)، الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسّط أو بكالوريوس نحو 78.4% في العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، ولا تقتصر المشكلة فقط على معدَّل البطالة المرتفع في أوساط الشباب والخرّيجين، بل تتزايد حدَّة المشكلة، وتتعمَّق خطورتها في التزايد المستمر في أعداد الخرّيجين في ظلّ محدوديَّة وقلَّة الفرص في سوق العمل المحلّي؛ حيث يصل عدد خريجي مؤسَّسات التعليم العالي الفلسطينيّة لمعدل 40 ألف خرّيج وخرّيجة سنويًا، في المقابل يستوعب سوق العمل المحلّي ما يقرب بالمتوسّط من 8 آلاف فرصة عمل سنويًا للخرّيجين (20 – 29 سنة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وخاصّة في قطاع غزّة المركزي للإحصاء الفلسطيني وخاصّة في قطاع غزّة

أمام معضلة حقيقية، وهي توفير فرص عمل لهذا الكمّ الهائل من الخرّيجين سنويًا، إضافةً إلى العاطلين عن العمل مسبقًا، والعاطلين عن العمل من غير المتعلّمين من "العمالة" غير الماهرة، وهذا بدوره سيؤثّر سلبيًا على مسار التّنمية الحاليّة والمستقبليّة.

وهناك ثمَّة مشكلة أخرى يعاني منها سوق العمل المحلّي، وتتمثّل في نوعيَّة خرّيجي المؤسّسات التّعليميّة الّتي لا تتلاءم مع التّطوّرات المعرفيّة والتّقنية، ولا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، ويُظهر الشّكل رقم (3) بوضوح ارتفاع معدّلات البطالة في أوساط الشّباب (20 – 29 سنة) الحاصلين على دبلوم متوسّط، أو أكثر في قطاع غزّة عام 2021 في جميع التّخصُصات.



- شكل رقم (3): معدل البطالة للشباب (20 – 29 سنة) الحاصلين على مؤهل علمى دبلوم متوسط أو بكالوربوس فى قطاع غزة عام 2021م.

وتُظهر المؤشّرات الرّبُيسة للسّكّان وسوق العمل المحلّي في قطاع غزّة مدى أهمّية المشاريع الصّغيرة، وأهمّية قُدرتها على توفير فرص العمل، ومدى قُدرتها على استيعاب أعداد جديدة من العاطلين عن العمل، واستقرارهم فيها، خاصَّةً وأنَّ فرص العمل في القطاع العام ضمن سوق العمل المحلّي محدودة، وتكاد تكون شبه معدومة، وكذلك عدم وجود شواغر مناسبة تلبّي طموحات الباحثين عن عمل لدى القطاع الخاص، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وما يتربّب على ذلك من ظواهر سلبيّة عليهم وعلى عائلاتهم؛ ما يتطلّب إعادة النّظر والتّفكير بشكلٍ مختلفٍ لوضع العلاج المناسب لتقليل الآثار السّلبيّة لهذه الظّاهرة، من خلال تشجيع الباحثين عن عمل، وبخاصّة الشّباب للدّخول في

مجال العمل الذَّاتي، وتحديدًا التوجُّه نحو إنشاء مشاريع صغيرة؛ كونها تعدُّ صمَّام أمانٍ لاحتواء العمالة الفائضة في القطاع العام، والدَّاخلة لسوق العمل حديثًا، بالإضافة إلى قُدرتها على تقليل التّفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: تطوّر المشاريع الصّغيرة في قطاع غزّة

منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 اهتمت بالمشاريع الصّغيرة والمتوسّطة وسمحت بإنشائها، وسعت لتنظيمها وفق قانون ينظّم عملها، غير أنّه لم يكتمل إعداد القانون المنظّم لها والّذي من شأنه الحدّ من التّحدّيات الّتي تواجهها وبخاصّة التّحدّيات المرتبطة بالضّريبة الّتي تحصّلها الحكومة، وبالتّالي استمرّ انتشار المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة في فلسطين حتّى الآن في ظل غياب إطار قانوني ينظّم عملها (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014).

وفي إطار البرنامج الإصلاحي الّذي تقوده وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينيّة لتطوير البيئة القانونيّة النّاظمة للاقتصاد الوطني، وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصاديّة، تمّ تصنيف المشاريع في فلسطين إلى خمس تصنيفاتٍ، وهي (متناهية الصّغر، صغيرة جدًا، صغيرة، متوسّطة، كبيرة) MSMEs (وفا، 2021) وعلى الأسّس والمعايير المبيّنة في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): تصنيف المشاربع في فلسطين

المبيعات السنوية Annual Turnover	عدد الموظفين Number of Employees	التصنيف Classification
يشترط ألا يتجاوز حجم المبيعات 100 ألف دولار	4 - 1	متناهية الصغر Micro
يشترط ألا يتجاوز حجم المبيعات 200 ألف دولار	9 - 5	صغيرة جداً Very Small
يشترط ألا يتجاوز حجم المبيعات 500 ألف دولار	19 - 10	صغيرة Small
يشترط ألا يتجاوز حجم المبيعات 2 مليون دولار	49 - 20	متوسطة Medium
حجم المبيعات أعلى من 2 مليون دولار	+50	كبيرة Large

وبناءً على هذه التصنيفات سوف يتمّ التركيز في هذه الدراسة على المشاريع المتناهية الصّغر وبناءً النّبي تشغل من 1-4 عمال، خاصّةً وأنّ النّسبة الأكبر من المشاريع في قطاع غزّة هي مشاريع متناهية الصّغر Micro.

1. حجم المشاربع متناهية الصغر Micro في قطاع غزّة:

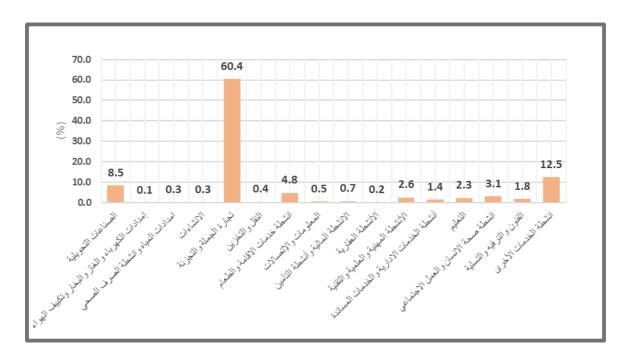
يُشير تعداد المنشآت لعام 2007م إلى أنَّ عدد المشاريع الإجمالي في قطاع غزّة بلغ نحو 32047 مشروعًا، 90% منها مشاريع متناهية الصّغر Micro التي تشغّل من (1 – 4) عمال في قطاع غزّة، بواقع 28910 مشروعًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)، وفي تعداد المنشآت الاقتصاديّة لعام 2017م، بلغ عدد المشاريع الإجمالي في قطاع غزّة 46825 مشروعًا، 89% منها مشاريع مُتناهية الصّغر Micro بواقع 41641 مشروعًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).



وعلى الرَّغم من ارتفاع عدد المشاريع متناهية الصّغر Micro في قطاع غزّة في عام 2017م مقارنةً مع عام 2007م، إلَّا أنَّ هذه المشاريع ما زالت تحافظ على استحواذها على إجمالي المشاريع في قطاع غزّة بنسبة 90%.

2. مجالات تركيز عمل المشاريع متناهية الصغر Micro في قطاع غزّة:

يشير تعداد المنشآت الاقتصاديّة لعام 2017م إلى تركيز عمل المشاريع متناهية الصّغر Micro في قطاع غزَّة في 5 أنشطة اقتصاديّة فقط، بنسبة 89.4%، وهي: (أنشطة تجارة الجملة والتّجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 60.5%، وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 12.5%، وأنشطة الصّناعات التّحويليّة بنسبة 8.8%، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام بنسبة 4.8%، وأنشطة الصّحّة والعمل الاجتماعي بنسبة 3.1%، فيما تركّز عمل هذه المشاريع في باقي الأنشطة الاقتصاديّة بنسبة 10.6%، كما هو موضّح في الشّكل رقم (4).



- شكل رقم (4): مجالات تركيز عمل المشاريع متناهية الصّغر Micro في قطاع غزّة خلال العام 2017.

ويعود تركيز المشاريع مُتناهية الصّغر Micro في قطاع غزّة في أنشطة اقتصاديّة محدَّدة، وغيابها وضعفها في الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى رغم أهميّتها، إلى أنَّ الغالبيّة العظمى من أصحاب المشاريع مُتناهية الصّغر يديرها ويملكها شباب، وبرأس مالٍ محدودٍ؛ الأمر الّذي يدفعهم نحو إنشاء المشاريع في المجالات والأنشطة الّتي لا تحتاج رأس مالٍ كبيرٍ، وكذلك الخوف من الفشل، وعدم المخاطرة؛ ما شكَّل عائقًا كبيرًا أمام أصحاب المشاريع للتّوجُه نحو أنشطةٍ اقتصاديّةٍ جديدةٍ، وكان الخيار الأمثل لديهم إنشاء مشاريع مُشابهة لمشاريع قائمة، ولا تحتاج للاستكشاف والتّجريب، وكذلك رأس مالٍ كبيرٍ (جلسة نقاش: مجموعة مركزة، 2022).

ثالثًا: أسباب فشل المشاريع مُتناهية الصّغر Micro في السوق المحلّي في قطاع غزّة:

تشير الدراسات العالميّة إلى أنَّ حوالي نصف المشاريع لا تستمر أكثر من خمس سنواتٍ، وحوالي الثّلث فقط ينجح لفترة لا تزيد على 10 سنوات، وتقريبًا يستمر 80% من المشاريع لأكثر من عام، ثمَّ تغلق أبوابها (مصطفى، 2017)، وفيما يأتي نسرد أهمَّ الأسباب الّتي تؤدّي إلى فشل المشاريع مُتناهية الصّغر Micro في سوق المحلّي في قطاع غزّة (درويش، 2015):

- أ- محدوديّة رأس المال المستثمر، وصغر حجم المشروعات في ظلّ ارتفاع التّكاليف الإداريّة والإنتاجيّة.
- ب- زيادة مخاطر الاستثمار؛ بسبب محدوديّة تحمُّل الخسائر في ظلّ تعثُّر الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة، وعدم القدرة على التنبُّؤ بالمستقبل.
 - ج- الاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهّلة، والتّكنولوجيا البسيطة والشّائعة غالبًا.
- د عدم أو ضعف إعداد دراسات جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها؛ الأمر الّذي يجعلها في موقفٍ تمويليّ، أو تسويقيّ، أو إنتاجيّ ضعيفٍ وغير ملائمٍ لمتطلّبات السُّوق، أو الظّروف الاقتصاديّة الدّاخليّة.
 - ه الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائليّة بشكلٍ رئيسٍ في غالبيّة مراحل المشروع.
 - و صعوبة الحصول على قروضِ ميسرةٍ، واعتماد غالبيّة المشروعات على التَّمويل الذَّاتي البسيط.
- ز المنافسة الشّديدة بين المنتجات الوطنيّة والمنتجات المستوردة، ويرجع ذلك إلى الحرِّية شبه المطلقة للاستيراد من السّوق الإسرائيلي، وأحيانًا بالأساليب غير المشروعة الّتي تواجهها منتجات المشروعات الصّغيرة، مثل: الإغراق، والتّهرُّب من الضّرائب، وتهريب المنتجات الفاسدة أو غير المُطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينيّة من الأراضي الإسرائيليّة والمستوطنات، وكذلك البضائع والمنتجات الّتي تدخل قطاع غزّة من خلال الأنفاق على الحدود المصريّة.
- ح- تحيير قانون تشجيع الاستثمار لدعم الاستثمارات الضّخمة نسبيًا، الذي يشجِّع الاستثمارات الأجنبيّة فيما يتعلّق بمنح إعفاءات ضريبيّة لفترات مختلفة فقط للمشروعات الجديدة الّتي يتجاوز رأسمالها 100000 دولار، ويتجاهل الاستثمارات ورؤوس الأموال الصّغيرة المحليّة.
- ط- تفضيل المُستهلِك الفلسطيني للمنتجات الأجنبيّة لدوافع عاطفيّةٍ مرتبطةٍ بقناعاته لفترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ بالسّلع المستوردة.

ي- الاعتماد على السّوق الإسرائيلي في توفير المستلزمات الإنتاجيّة وحتّى قطع الغيار؛ ما يزيد من التّكاليف والوقت.

رابعًا: تعزيز فرص نجاح المشاريع مُتناهية الصّغر Micro في السّوق المحلّي في قطاع غزّة في سياق الإمكانات المتاحة:

توجد مجموعة من الدّوافع الّتي يجب أخذها في الاعتبار؛ بغرض تعزيز فرص نجاح المشاريع مُتناهية الصّغر Micro، أهمّها: أنَّ نجاح هذه المشاريع سيساهم مساهمة فاعلة في دعم الاقتصاد الفلسطيني؛ لاسيّما وأنَّ الاقتصاد الفلسطيني هو في الأصل اقتصاد صغيرٌ، ويقوم بشكلٍ أساسيِّ على المشاريع مُتناهية الصّغر Micro، إضافة إلى أنَّ نجاح هذه المشاريع سوف يؤدّي إلى خلق فرص عملٍ جديدةٍ للشّباب، والتَّخفيف من حدَّة الفقر، وسوف يساهم بشكلٍ كبيرٍ في دفْع عجلة التّنمية الاقتصاديّة إلى الأمام.

من هذا المنطلق، تقدِّم الدّراسة تصوُرًا من خمس مراحلٍ لتعزيز فرص نجاح المشاريع مُتناهية الصّغر Micro في قطاع غزّة في سياق الإمكانات المُتاحة، يرتكز على نحوٍ أساسيٍ إلى تحويل أسباب الفشل والمعوّقات إلى فرص نجاح.



المرحلة الأولى: تصحيح المسار

تعدُّ الرّيادة هي الوسيلة الأمثل لتصحيح مسار المشاريع مُتناهية الصّغر Micro؛ حيث إنَّ غالبيّة هذه المشاريع لا تقوى على الصمود والمنافسة، إذا لم يكن هناك مَن يعمل على تلافي التّهديدات بالفشل،

والبحث بشكلٍ دائمٍ ومستمرٍ عن فرص للتّوسُع والانتشار بطرقٍ مُبتكرةٍ وحديثةٍ، وذلك من أجل ضمان استمرار المشاريع، وتحقيق الرّبح.

ويمكن قياس آثار تصحيح مسار المشاريع مُتناهية الصّغر Micro إلى مشاريع رياديّة وفق المستويات الآتية (Dees, 1998):

- لم المدى القصير: تغيرًات ملموسة في الاقتصاد (خلق فرص عمل، توليد الناتج، أو زيادة الادخار عن الإنفاق العام).
- لم المدى المتوسّط: تتجلّى قيمة الرّيادة في كونها نموذجًا محتملًا يعمل على رفاهيّة المجتمع، وتحسين أوضاعه، ومن ثمّ يُقاس نجاح الرّيادة بقُدرتها على زيادة الإنتاجيّة، وقيام مشروعات تتمويّة.
- لم المدى الطويل: المساهمة الأكثر أهمية للرّيادة؛ فتحدث على المدى الطويل، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال.

المرجلة الثّانية: الاحتضان.

تعدُّ مرحلة الاحتضان من الآليَّات المهمّة في تطوير المشاريع منذ ولادتها وحتى مرحلة التطبيق الفعلي؛ لذلك يتطلّب من الشّباب الّذين يمتلكون أفكارًا لمشاريع جديدة الالتحاق بحاضنات الأعمال، وهي عبارة عن مؤسّسات صُمّمت خصّيصًا لتسريع نموّ ونجاح المشاريع الرّيادية من خلال سلسلة من المصادر، والخدمات الدَّاعمة الّتي تتضمَّن: المساحة الضّروريّة، التَّمويل، التَّدريب، الخدمات العامّة، وشبكات الاتّصال (درويش، 2015)، وتعمل هذه الحاضنات على خلق الظروف المناسبة للمشاريع النّاشئة حتّى تضمن استمرارها، ويتمُّ دعم أفكار المشاريع حديثة النّشأة على جميع المستويات خلال فترة الاحتضان (عبد الله وآخرون، 2014).

المرحلة الثّالثة: تعزيز الصمود.

تعتمد هذه المرحلة على الحفاظ على المشاريع مُتناهية الصّغر، والأنشطة الاقتصاديّة القائمة؛ من أجل تعزيز صمود المشاريع القائمة، وتعزيز مرونة السُّوق الدّاخلي، وتشجيع التّمويل أو الاستثمار في الشّركات، والمُساهمة في تقليل التّكاليف التّشغيليّة.

ولتحقيق هذه المرحلة؛ يُشكّل توافر التّمويل اللّازم جزءًا مهمًا لاستمراريّتها، ويُشترط سهولة الحصول على التّمويل أو القروض بإجراءاتٍ ميسِرةٍ تساعدها بشكلٍ سريعٍ، ويُلاحظ في قطاع غزّة قلَّة الموارد الماليّة مع عدم توافر موارد ماليّة يمكن تقديمها بشكلٍ مباشرٍ، لكن يمكن أنْ يقدّم للمشاريع مُتناهية الصّغر منح ومساعدات وإعفاءات ضريبيّة، وتسهيل الوصول للمواد الخام، وتقديم قروض ميسّرة، وبفترة سداد طويلة المدى، علمًا بأنَّ هناك العديد من المؤسّسات الّتي تقدّم تمويلًا للمشاريع مُتناهية الصّغر في قطاع غزَّة، والّتي يمكن للشّباب التوجُّه إليها للحصول على قروض، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: بنك فلسطين، ومؤسّسة فلسطين للتّنمية، وحاضنات الأعمال، ومؤسّسة الإغاثة الدّوليّة، ومؤسّسة فاتن، وأصالة، وغيرها.. (المشهراوي والرملاوي، 2015) و (المصري، 2018).

المرحلة الرّابعة: التّمكين.

تعتمد هذه المرحلة على ضخّ مُبادراتٍ جديدةٍ لمشاريع متناهية الصّغر، ومشاريع رياديّة صغيرة، وتعزيز الإنتاجيّة، ومحاولة خلق أسواق جديدةٍ، وتعزيز الاستثمار في التّكنولوجيا.

إنَّ تعزيز خلق بيئة تكنولوجيّة في الأعمال تتلاءم مع المعطيات القائمة -خصوصًا في قطاع غزّة - ينتج عنه تقليل التّكاليف التّشغيليّة، وتوسيع قاعدة الزّبائن، بالإضافة إلى تعزيز منظومتها من خلال تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونيّة، وغيرها، وخلْق بيئةٍ توعويَّةٍ لاستخدامها، إضافةً إلى ذلك يعدُّ تشجيع التّنوع للعمل، وللمدخولات، وطرق التّبادل القائم بين المشاريع الصّغيرة، ومُتناهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة شكلًا مهمًا في تعزيز النّشاط التّجاري، وتفعيل استمراريّته، وخاصَّةً في ظلّ التّحوُّل الرّقمي والتّكنولوجيا الماليّة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سُلطة النَّقد الفلسطينيّة بذلت جهودًا في التّحوُّل الرّقمي، والتّكنولوجيا الماليّة لتعزيز خلق بيئةٍ تكنولوجيّةٍ في الأعمال، ومنها: إطلاق المختبر التّنظيمي للرّياديّين، والمُبتكرين، وأصحاب المشاريع النَّاشئة؛ لاختبار الحلول والخدمات الماليّة الجديدة والمبتكرة في مساحةٍ آمنةٍ، وبيئةٍ مُعزَّزةٍ وداعمةٍ، وتحت إشراف سلطة النَّقد، وكذلك مواصلة الجهود في مجال تعزيز البنية التّحتيّة لنظم المدفوعات، ومن أهمّها: تمرير حركات نقاط البيع من خلال المفتاح الوطني 194 (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

المرحلة الخامسة: الاستدامة

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز صمود المشاريع مُتناهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة النّاشئة لفتراتٍ طويلةٍ، والقدرة على مواجهة التّحدّيات المتوقّعة، من خلال تشجيع أصحاب هذه المشاريع على خلق فرصٍ جديدةٍ من خلال تحويل مسار الأعمال لوجهاتٍ جديدةٍ، أو تقديم الخدمة بأشكالٍ مختلفةٍ تتلاءم مع التّحديات والظّروف القائمة، وتوسيع الأسواق، وتوافر ضمانات العمل، والتّوسُّع بشكلٍ مُيسرٍ، والمساعدة على ذلك، بالإضافة إلى مساعدتها على إيجاد الخطط والبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة والمتوقَّعة، وكذلك تشجيع توافر الصّناديق الائتمانيّة للمشاريع النّاشئة؛ حيث يمكن إنشاء صندوق تمويل وطني يتولًى إيجاد قنواتٍ تمويليّةٍ مُتخصّصةٍ في تمويل المشاريع مُتناهية الصّغر، والمشاريع الرّيادية النّاشئة بشكلٍ يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها (درويش، 2015)، والّتي ربّما تكون في وقت الرّيادية النّاشئة بشكلٍ يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها (درويش، 2015)، والّتي ربّما تكون في وقت الأزمات طوق نجاةٍ للعديد منها، ويمكن تعزيزها في أوقات الرخاء؛ ما يجعلها أكثر قدرةً على مواجهة التّحدّيات دومًا.

كما يعد التكافل بين الأعمال القائمة على مساعدة أصحاب الأعمال الناشئة على توافر السوق الأساسي أو بالحد الأدنى، والذي يمكن من استمراريّتها أحد الأشكال المُقترحة لتعزيز استدامتها، ويُشكّل التّغلّب على محدوديّة الموارد، وصِغر الأسواق في الأراضي الفلسطينيّة بالاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الابتكار، والتّخفيف من تأثير عدم الاستقرار السّياسي على توسيع عملها من خلال التسويق للفرص الاستثماريّة المُتاحة في السّوق المحلّي، من خلال استخدام نمطٍ تسويقيّ مخطّطٍ بشكلٍ مُسبقٍ، وبما يتلاءم مع احتياجاتها الذَّاتيّة، ويتم ذلك من خلال قيام شركات تسويق تساهم في ترويج وتحسين القدرة التسويقيّة لمنتجات وخدمات المشاريع مُتناهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة النّاشئة.

خاتمة

على الرَّغم من صغر حجم السّوق المحلّي في قطاع غزّة، والتّحدّيات المرتبطة به، بجانب محدوديّة الموارد، وصعوبة توافرها للمشاريع مُتناهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة النّاشئة، إلَّا أنَّ هذه المشاريع وتحديدًا الرّياديّة منها تبقى الخيار الأمثل للشّباب في قطاع غزّة؛ لذلك ركَّزت الدّراسة بشكلٍ أساسيّ على تحويل عوامل وأسباب فشل هذه المشاريع إلى فرص نجاح في سياق الإمكانات المُتاحة من

خلال تقديم تصور من خمس مراحلٍ مدروسة، تساهم في استمراريتها ومساعدتها على الصّمود، انطلاقًا من تصحيح المسار لتلافي التّهديدات بالفشل، والبحث بشكلٍ دائمٍ ومستمرٍ عن فرصٍ للتّوسّع والانتشار بطرقٍ مبتكرةٍ وحديثة، من ثمَّ الالتحاق بحاضنات الأعمال لتسريع نموّ ونجاح المشاريع مئتاهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة؛ للاستفادة من سلسلة المصادر والخدمات الدَّاعمة الّتي توفّرها هذه الحاضنات، ومن ثمَّ الحفاظ على المشاريع مئتاهية الصّغر، والمشاريع الرّياديّة، والأنشطة الاقتصاديّة القائمة، من أجل تعزيز صمود المشاريع القائمة، ومن ثمَّ تمكينها وصولًا إلى شكلٍ أكثر من الاستدامة، ضمن خططٍ واستراتيجيّاتٍ مُعدّةٍ تساعدها في الصّمود على مواجهة التّحدّيات المختلفة.

المراجع

- الدراسات والأبحاث:
- 1. أحمد المشهراوي ووسام الرملاوي (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 19، العدد 2، غزة، فلسطين.
- 2. إيمان مصطفى (2017). لماذا تفشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ مجلة رواد الأعمال العربية "Entrepreneur"، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- السياسات الاقتصادية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة:
 باسم مكحول ويوسف داوود (2005). السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله.
- بلال المصري (2018). واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير،
 الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- رائد حلس (2020). تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية، مجلة تسامح، العدد (71)، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.
- 6. رائد حلس (2022). سياسات فاعلة لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب، ورقة تحليل سياسات ضمن مؤتمر ألهم الشبابي 2022، مؤسسة النيزك للتعليم والمساندة والإبداع العلمي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وبتمويل من مؤسسة التعليم فوق الجميع القطرية، غزة، فلسطين.
- 7. سالم درويش (2015). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد الثاني، العدد الأول، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- 8. سمير عبد الله وآخرون (2014). سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله.
- 9. منتدى الأعمال الفلسطيني (2014). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث، رام الله، فلسطين.

• التقاربر:

- 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين.
- 2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، رام الله، فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). بيان صحفي بعنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل
 للأفراد (20 29 سنة)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني A (2020). التنمية الإسكانية في فلسطين 2007 2017، رام الله.
- 6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني B (2020). بيان صحفي خاص بالطلبة الذين تقدموا لامتحان شهادة الثانوية العامة "التوجيهي" للعام 2020/2019، رام الله، فلسطين.

المواقع الإلكترونية:

- 1. سلطة النقد الفلسطينية (2022). ورشة عمل حول خدمات الدفع الإلكتروني، غزة، فلسطين. انظر: https://www.pma.ps/
- 2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2021). معايير التعريف والتصنيف الوطني للمنشآت الاقتصادية، رام الله، فلسطين. انظر: https://www.wafa.ps

المراجع الأجنبية:

- 1. UN (2012). A report by the United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory.
- 2. Dees, J. Greg. (1998): The Meaning of Social Entrepreneurship, http://www.setoolbelt.org/resources/171

• المجموعات المركزة:

1. جلسة نقاش: مجموعة مركزة شملت عدد 7 من أصحاب المشاريع مُتناهية الصِّغر Micro في قطاع غزة، و 3 خبراء في مجالات الاقتصاد والتنمية وريادة الأعمال، مكان التنفيذ: شركة رود ماب للخدمات الاستشارية، غزة، 11 أغسطس/ آب 2022.

التّحدّيات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة

د. محمود حسين عيسى باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

مقدمة:

اكتسبت ريادة الأعمال أهميةً كبيرةً في السنوات الأخيرة، نظرًا لدورها المُتميز في إشراك معظم فئات المجتمع في النّشاط الاقتصادي، وخاصةً فئة الشباب. ولقد ازدادت أهمّية ريادة الأعمال، والاهتمام بها في قطاع غزّة على وجه الخصوص بعدما عجزت مؤسّسات القطاع العام والخاص عن استيعاب المزيد من العمالة؛ الأمر الّذي أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة إلى نسب غير مسبوقة؛ إذ بلغت حوالي 44.1 % خلال العام الماضي 2021، وتركّزت أعلى نسبة للبطالة في قطاع غزّة بين صفوف الشّباب الخرّيجين الحاصلين على مؤهّل علمي من الفئة العمريّة (19 – 29 سنة)؛ حيث وصلت إلى 74% خلال العام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

لقد أصبحت المشاريع الرّيادية من أولويّات الشّباب في قطاع غزّة في ظلّ ارتفاع معدّلات البطالة، واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزّة منذ 15 عامًا على التّوالي، وتمثّل إحدى الوسائل الفعّالة في توليد الدّخل، وخلق فرص عمل، وتحقيق النّمو الاقتصادي من خلال إشراك الشّباب في النّشاط الاقتصادي، وتوظيف قُدراتهم وطاقاتهم الإبداعيّة، كما شَهِدَ السّوق المحلّي خلال السّنوات القليلة الماضية العديد من المشاريع الرّيادية، التي استطاعت أنْ تقدّم مُنتجات (سلع أو خدمات) مميزة، اعتمدت على أفكار إبداعيّة جديدة؛ ما جعلها قادرةً على المنافسة بقوّة في السّوق المحلّي.

وعلى الرّغم من ذلك، ما تزال ريادة الأعمال في قطاع غزّة تواجه مجموعة من التّحدّيات الّتي تحول دون نموّ المشاريع الرّياديّة، وتطوّرها، وتتوّعها، وتحوّلها إلى مشاريع ناجحة ومستقرّة؛ حيث تتنوّع هذه التّحدّيات وتختلف ما بين تحدّيات تتعلّق بالسّياسات، والتّشريعات، والمؤسّسات النّاظمة لريادة الأعمال، وثانية تتعلّق بنوعيّة التّعليم العام، والعالي، والمهني، والتّقني، وأخرى تتعلّق بصعوبة وصول رياديّي الأعمال إلى مصادر التّمويل، وتحدّيات تتعلّق بصعوبة الوصول للأسواق المحلّية والخارجيّة، بالإضافة إلى التّحدّيات الاجتماعيّة والثقّافيّة.

في ضوء ما سبق، هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضَوء على التّحدّيات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة، وتحليل هذه التحدّيات لمعرفة مصادرها ومُسبّباتها؛ ما قد يوفّر فرصةً لصانعي القرار لانتهاج السّياسات والإجراءات المُلائمة لمواجهة هذه التّحدّيات؛ لتُساهم في تذليلها، والنّهوض بريادة الأعمال في قطاع غزّة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التّحليلي في توصيف الظّاهرة موضوع الدّراسة، مُعتمدًا على البيانات الواردة في الأدبيّات والدّراسات السّابقة، وكذلك الإحصاءات الّتي يوفّرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لبيانات وإحصاءات البنك الدولي، وتقارير مرصد الرّبادة العالمي.

وانسجامًا مع هدف الورقة، فقد تمّ تقسيمها إلى ثلاثة محاورٍ رئيسةٍ؛ حيث يبحث المحور الأوّل في مفاهيم العمل الرّيادي والمشاريع الرّياديّة، بينما يستعرض المحور الثّاني الأهمّيّة الاقتصاديّة للمشاريع الرّياديّة، فيما يقدّم المحور الثّالث تحليلًا تفصيليًا للتّحدّيات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة.

العمل الرّيادي والمشاريع الرّيادية

مفهوم العمل الرّيادي:

رغم تداول مفهوم العمل الرّيادي في الأدبيّات الاقتصاديّة منذ فترةٍ طويلةٍ، إلّا أنّه لا يوجد اتفاق بين مدارس الفكر الاقتصادي على تعريف هذا المفهوم؛ فهناك من يعتبر أنّ العمل الرّيادي هو عمل خارقٌ ومتميّزٌ يقوم به أفراد لديهم أفكار وقدرات متميّزة، وتقود أفكارهم إلى إحداث تغييراتٍ جذريّةٍ على عمليّات الإنتاج والتّسويق ومراكمة الثرّوة، وبالمقابل هناك منْ يعتبر أنّ العمل الرّيادي كأيّ عملٍ يقوم به شخصٌ أو عدّة أشخاصٍ لإنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ قابلةٍ للإتجار (برهوم، 2015)؛ لذلك نجد أنّ تقييم الأفكار الرّياديّة يأخذ بالاعتبار قُدرتها على التّحوّل إلى قيمةٍ سوقيّةٍ تؤدّي إلى زيادةٍ في القيمة المُضافة والأرباح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

بشكلٍ عامٍ، اتفقت الكثير من الدّراسات والأدبيّات السّابقة على اعتبار العمل الرّيادي بأنّه كلّ عملٍ يتضمّن تشغيلًا ذاتيًا بغضّ النّظر عن طبيعته الاقتصاديّة، وبالتّالي لا تقتصر الأعمال الرّياديّة على نشاطٍ مُحدّدٍ، بل تتسّع لتشمل جميع الأنشطة الزراعيّة، والإنتاجيّة، والصّناعيّة، والطّاقة المتجدّدة، وتكنولوجيا الاتصالات؛ أمّا الرّيادي فهو الشخص المُبدع الذي يُحدث تغييرًا في الأسواق من خلال

طرحه أفكارًا إبداعيّة، ممثلّة بمُنتجاتٍ جديدةٍ تستطيع أنْ تستحوذ على حصّةٍ تسويقيّةٍ كبيرةٍ (منصور وعبد الجواد، 2018).

وفي هذا السياق، فقد عرّف مرصد الرّيادة العالمي الأعمال الرّياديّة بأنّها المُبادرات الفرديّة أو الجماعيّة النّتي تنتج سلعًا وخدماتٍ لغرض تحقيق الربح، بينما عرّف الرّيادي بأنّه الشّخص الّذي يقوم بإنشاء مشروعٍ تجاريّ، وتشغيله، وتحمّل مخاطره، بصرف النّظر عن حجم المشروع، وفيما إذا كان المشروع مسجّلًا بصفةٍ شخصيّةٍ، أو اعتباريّةٍ، أو غير منظّم (عبد الله، النتشة وحتاوي، 2014).

ولعلّ أهمّ ما يُميّز العمل الرّيادي أنّه يهتم بمشكلةٍ محدّدةٍ، ويحاول حلّها بطرقٍ حديثةٍ وأفكارٍ جديدةٍ، وبأقلّ موارد بشريّة مُمكنة، وبشكلٍ استثماريٍّ مميزٍ، مع الأخذ بالاعتبار المخاطر التي قد تحصل أثناء العمل (حسان، 2020).

نستنتج ممّا سبق أنّ العمل الرّيادي ظاهرةٌ قديمةٌ حديثةٌ، تحمل في طيّاتها معاني الإبداع، والابتكار، والتّغيير، والتّجديد، وتعود جذور هذا المفهوم إلى الاقتصاديّين الأوائل الّذين اعتبروا أنّ العمل الرّيادي هو تحويل فكرةٍ جديدةٍ، أو اختراعٍ جديدٍ إلى ابتكارٍ ناجحٍ آخر، يُضيف من خلاله قيمةً، بما يحمله ذلك من مخاطرِ محتملةٍ.

مفهوم المشاريع الرّياديّة:

خلال بحثنا في الأدبيّات الاقتصاديّة، وجدنا أنّ هناك عدّة تعاريف تناولت مفهوم المشاريع الرّياديّة، ورغم أنّها اختلفت في الشّكل والصّياغة، إلّا أنّها كانت جميعها متقاربة من حيث المضمون، فقد عُرفت المشاريع الرّياديّة على أنّها تلك المشاريع الجديدة التي أنشئت بطرقٍ مُبتكرةٍ، وبأفكارٍ جديدةٍ لم يسبق أنْ عمل بها أو نفّذها أحدٌ من قبل، وجاءت كحلٍّ لمشكلةٍ أو ظاهرةٍ ما، تسعى من خلالها إلى تحويل المصادر إلى موارد اقتصاديّة بأقلّ التّكاليف مع تحمّل المخاطر الماليّة والقانونيّة لملكيّة المشروع وإدارته، وهي إمّا أنْ تحقّق أرباحًا، أو أنْ تتحمّل خسائرًا كمحصّلةٍ لنشاطها الاقتصادي (حمامي، 2019).

وعُرَفت المشاريع الرّياديّة كذلك بأنّها إنشاء مشاريعٍ جديدةٍ، أو تطوير مشاريعٍ قائمةٍ بهدف الاستجابة إلى فرصٍ جديدةٍ، بالارتكاز على أفكارٍ ابتكاريّةٍ جديدةٍ قادرةٍ على الاستمرار والنّجاح (خربوطلي، 2018).

كما عُرّفت أيضًا بأنها تلك المشاريع الّتي تعتمد على أفكارٍ خلّاقةٍ ذات قيمةٍ إبداعيّةٍ مستقلّةٍ، ويتّصف أفرادها بالنّظرة الثّاقبة، والمُبادرة العالية الّتي تمكّنهم من استثمار الفرص المُتاحة في السّوق؛ من أجل تفعيل أفكارهم، وإقامة مشاريعهم (خلف، 2021).

نستنتج ممّا سبق أنّ المشاريع الرّياديّة عبارة عن أفكارٍ إبداعيّةٍ جديدةٍ غير تقليديّة، يتمّ تنفيذها على أرض الواقع، وقد تُترجم تلك الأفكار بصيغة منتجاتٍ جديدةٍ، أو خدماتٍ ذات قيمةٍ مضافةٍ عالية، أو أساليب إداريّةٍ وعمليّةٍ وتقنيّةٍ جديدةٍ، تحقّق لأصحابها ميزةً تنافسيّةً عاليةً، وهي تنطوي على هامشٍ من المخاطرة، ونتائجها غير مضمونةٍ؛ لأنّ الرّياديّين يجازفون بطرح أفكارٍ غريبةٍ وجديدةٍ قد تلقى رواجًا في الأسواق، وقد تُخفق، وهي تختلف عن المشاريع الصّغيرة، رغم الخلط الحاصل بين المفهومين، فهذه الأخيرة تقدّم أفكارًا ومنتجاتٍ تقليديّةً، ولا تتّسم بالمخاطرة أو المجازفة.

وكما أشرنا سابقًا، فإنّ البعض يخلط بين المشاريع الرّياديّة والمشاريع الصّغيرة، وعلى الرّغم من وجود بعض السّمات والخصائص المشتركة بينها، إلّا أنّ هناك فروقًا جوهريّةً بينها، وتتمثّل هذه الفروق في النّواحي التّالية (غراب، 2017):

- أ. الابتكار والإبداع: تتصف المشاريع الرّياديّة بالابتكار، والإبداع، وتحويل تلك الأفكار إلى منتجاتٍ وخدماتٍ مربحةٍ تحقّق ميزةً تنافسيّةً عاليةً؛ ما يمكّنها من تحقيق قيمةٍ مضافةٍ عاليةٍ، بينما تفتقر المشاريع الصغيرة للابتكار والإبداع، وبالتّالي فهي تقدّم منتجاتٍ عاديةً لا تستحوذ على حصةٍ سوقيّةٍ كبيرةٍ، ولا تحقّق قيمةً مضافةً عاليةً.
- ب. المخاطرة: تمتاز المشاريع الرّياديّة بأنّ هامش المخاطرة فيها عالٍ، وهي الثمن الّذي يدفعه الرّيادي مقابل الثراء والدَّخل العالي، عكس المشاريع الصغيرة الّتي ينخفض فيها هامش المخاطرة، ونتائجها تكون مضمونة.
- ت. مقدار الدّخل المتحقّق وسرعة تحقيقه: تهدف المشاريع الرّياديّة إلى تحقيق دخلٍ عالٍ، ومستمرٍ، ودائمٍ يصل مداه إلى حدّ الثّراء، بينما تهدف المشاريع الصّغيرة إلى توليد دخلٍ مُجزٍ أو كافٍ، دون أنْ يكون هناك طموح أو تطلّع إلى تحقيق الثّراء. ومن ناحيةٍ أخرى، يتحقّق الدّخل العالي في المشاريع الرّياديّة خلال زمنٍ قصيرٍ لا يتعدّى (5-10) سنوات، بينما تحقّق المشاريع الصّغيرة دخولها العاديّة خلال زمن طويلِ عبر حياة أصحابها.

نستنتج ممّا سبق أنّ هناك نوعًا من التّداخل بين مفهوم المشاريع الرّياديّة والمشاريع الصّغيرة، ولكن بشكلٍ عامٍ يمكن القول أنّ المشاريع الرّياديّة تتميّز عن المشاريع الصّغيرة بأنّها تنطوي على الابتكار والإبداع، وقد يكون هذا الابتكار تقديم تكنولوجيا جديدة، أو خدمة جديدة، أو أسلوب تسويق جديد. بالإضافة إلى قدرة المشاريع الرّياديّة على التكيّف مع الأحداث، والمتغيّرات البيئيّة، ومواجهة التّحدّيات النّتافسيّة، وهذا ما يُكسبها أهميّة اقتصاديّة كبيرة.

الأهميّة الاقتصاديّة للمشاريع الرّياديّة:

أصبحت المشاريع الرّياديّة تمارس دورًا مهمًا في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة من خلال ما تنطوي عليه من ابتكار وتطوير، وقدرة على التّجديد والتّغيير، وما يؤدّي إليه ذلك من ابتكار أساليب جديدة للإنتاج، وطرح منتجات جديدة في الأسواق، وفتح أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة للحصول على المواد الخام. ولقد أجمعت معظم الأدبيّات الاقتصاديّة على أهميّة المشاريع الرّياديّة، وتأثيرها المحوري على النّمو الاقتصادي، بما تحقّقه من زيادة في النّاتج المحلّي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير فرص دخل قابلة للاستدامة على المدى البعيد (عبد الله وآخرون، 2014).

وتنبع أهميّة المشاريع الرّياديّة من خلال ما تحقّقه من زيادة في معدّلات النّمو الاقتصادي، فعندما يزداد عدد المشاريع والأنشطة الرّياديّة في بلدٍ ما، سوف يؤدّي ذلك إلى زيادةٍ في معدّل النّمو الاقتصادي في ذلك البلد، وهذا يعكس الدّور المهم الّذي تلعبه المشاريع الرّياديّة في دفع عجلة النّمو الاقتصادي. وقد بحثت بعض الدّراسات التّطبيقيّة في درجة تأثير المشاريع والأنشطة الرّياديّة على النّمو الاقتصادي؛ حيث أشارت إلى أنّ 50% من الاختلاف في معدّلات النّمو بين الدول، سببه التّمايز في مستوى الأنشطة الرّياديّة بين هذه الدول (عبد الله وحتاوي، 2014).

ولا تقتصر أهميّة المشاريع الرّياديّة على مجرّد تحقيق الدّخول أو زيادتها، بل تعمل أيضًا على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ فزيادة عدد المشاريع والأنشطة الرّياديّة في الاقتصاد يساعد في إعادة توزيع التّروات بشكلٍ أكثر عدالة وفعاليَّة، ومن ثمّ يقلّل الفجوة بين الدّخول؛ الأمر الّذي ينعكس بالإيجاب على تجانس المجتمع، وسلامته (أبو مدللة والعجلة، 2013).

وتمتاز المشاريع الرّياديّة بقدرتها على تحسين مستوى الإنتاجيّة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والمعدّات، والماكنات المستخدمة، ومواكبة التطوّرات العلميّة والتّكنولوجيّة، وتطبيق أساليب

الرقابة على الجودة. كما تمتاز أيضًا بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، والالتزام بالمواصفات العالمية، والقدرة كذلك على الاستفادة من الخدمات الّتي تقدّمها الحاضنات التّكنولوجيّة الحديثة، وتطبيق تلك الخدمات التّكنولوجيّة على الإنتاج؛ ما يمكّنها من تنويع منتجاتها، وبالتّالي المنافسة بقوةٍ في الأسواق المحلّية والدّوليّة (محمد وعبد الكريم، 2011).

ولعلّ دور المشاريع الرّياديّة في خلق فرص عملٍ جديدةٍ (التّشغيل الذّاتي وتشغيل الآخرين) يزيد من أهمّيّتها الاقتصاديّة، خاصةً في ظلّ تراجع قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وبالتّالي فهي تساهم في الحدّ من ارتفاع معدّلات البطالة، خاصةً بين صفوف الشّباب من كلا الجنسين. هذا بالإضافة إلى دور المشاريع الرّياديّة في الحدّ من انتشار الفقر، وزيادة نسبته بين أفراد المجتمع (عبد الله وآخرون، 2014).

نستنتج ممّا سبق أنّ المشاريع الرّياديّة النّاجحة تمارس دورًا فاعلًا في تحفيز النّمو الاقتصادي؛ حيث تعدّ هذه المشاريع المحرّكات الأوّليّة لخلق فرص العمل، وتنمية الدّخل، وتحسين مستوى المعيشة، وتخفيض معدّلات البطالة والفقر، وتقليل الفجوة بين الدّخول تحقيقًا للعدالة الاجتماعيّة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصاديّة المتاحة.

التّحدّيات والمعوقات الّتي تواجه المشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة:

يواجه الشّباب في فلسطين صعوباتٍ وتحدّياتٍ متعددةً تحول دون تحقيق أحلامهم بإنشاء مشاريع خاصّة، تدرّ عليهم دخلًا مناسبًا، يؤمّن لهم العيش الكريم، ويمكّنهم من ممارسة دورهم في البناء، وتحقيق الازدهار في المجتمع. أمّا في قطاع غزّة، فيواجه الشّباب تحدّياتٍ وصعوباتٍ مضاعفةً بسبب الحصار، والإغلاق، وتداعيات الانقسام، الّتي حوّلت الاقتصاد الغزّي إلى اقتصادٍ هشّ ضعيفٍ لا يملك أيَّ مقوّم من مقوّمات التّنمية والنّمو، وسنتناول فيما يأتي أهمّ هذه التّحدّيات:

تحديات تتعلّق بالسّياسات والتّشريعات والمؤسّسات النّاظمة لريادة الأعمال:

وتتمثّل هذه التّحدّيات فيما يأتى:

أ- غياب التشريعات النّاظمة للأعمال الرّياديّة، وقصور التّشريعات والقوانين واللّوائح التّنفيذيّة الحاليّة عن التّعامل مع المشاريع الرّياديّة، وتسجيلها، وتحفيزها، وحمايتها؛ بل على العكس فإنّ التّشريعات الحاليّة معيقة في الكثير من جوانبها، فهي قوانينٌ قديمةٌ لم يجر عليها أيّ تطوير أو تجديد،

وتخدم المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الرّياديّة الصّغيرة، فقانون الاستثمار مثلًا يخلو من أيّة نصوصٍ ذات علاقة بهذه المشروعات (الهيئة الاستشاريّة لتطوير المؤسّسات غير الحكوميّة، وبراءة بالإضافة إلى أنّ هذه التّشريعات تفتقد لقوانين حماية حقوق الملكيّة الفكريّة وبراءة الاختراع (World Bank, 2020).

ب- هناك إشكاليّة حقيقيّة لدى المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة في التّعاطي مع الأنشطة الرّياديّة، فهي تنظر لهذه الأنشطة على أنّها معقّدة ومكلفة، ولا تساهم في تطوير مخرجات المؤسّسة؛ لذلك نجد أنّ 90% من المؤسّسات المختصّة في دعم المشارع الرّياديّة تعتمد على التّمويل الخارجي، وليس الذّاتي، وبالتّالي تتحكّم أجندة المموّلين بالمشاريع المنفّذة؛ ما يُضعف قدرة المؤسّسات على صياغة مشاريع تلبّي احتياجات المجتمع في قطاع غزّة (أبو هشهش، 2016). ورغم الزّيادة الكميّة في عدد المؤسّسات الدّاعمة للمشاريع الرّياديّة في قطاع غزّة، نجد أنّ هناك نقصًا في بعض أنواعها، مثل: المؤسّسات الّتي تقدّم الخدمات اللّوجستيّة للمشاريع الرّياديّة (تسويق، استشارات مالية وفنية)، وكذلك المؤسّسات المعنيّة بالأبحاث، والدّراسات، والمعلومات الخاصّة بالأنشطة الرّياديّة، هذا بالإضافة إلى غياب التّسيق والحوار بين جميع المؤسّسات ذات العلاقة بالعمل الرّيادي؛ ما يضعف الجهود الدّاعمة للرّيادة، والرّياديّين (وزارة الريادة والتمكين، 2021).

ت – ضعف المتياسات والخطط والبرامج الحكومية الدّاعمة للمشاريع الرّياديّة، وخاصّة المتياسات الماليّة الّتي تقدّم إعفاءاتٍ ضريبيّة لتشجيع المشاريع الشّبابيّة والرّياديّة، أو تلك الّتي تشجّع الشّباب على الاستثمار في المشاريع الرّياديّة، وكما أشرنا سابقًا بأنّ قانون تشجيع الاستثمار يخلو من أيّة إشاراتٍ لمثل هذه المشاريع. هذا بالإضافة إلى البيروقراطيّة العالية في إجراءات تسجيل المشاريع الصغيرة وترخيصها، وكذلك قصور المتياسات الحكوميّة عن توفير بنيةٍ تحتيّةٍ، وآليّاتٍ داعمةٍ لتعزيز وتطوير ريادة الأعمال، وتوفير مراكز معلومات وبيانات للمشاريع الرّياديّة، وعدم الاهتمام بحاضنات الأعمال، وتقديم الدّعم الفنّي لها (أبو مدللة والعجلة، 2013)، بالإضافة إلى عدم وجود سياساتٍ تحمي المنتج المحلّي، وتقدّم الدّعم الحقيقي للمصدّرين. ومن الواضح أنّ غياب هذه السّياسات، والتّدخّلات الحكوميّة، واقتصارها على منح بعض الاستثناءات أوقات الأزمات، يشكّل تحديًا رئيسًا أمام المشاريع الرّباديّة (مراد، 2020).

تحدّيات تتعلّق بنوعيّة التّعليم العام والعالى والمهنى والتّقنى:

وتتمثّل هذه التّحدّيات في:

- أ- ضعف قطاع التّعليم العام الّذي يعاني بأساليبه التّربويّة التّقليديّة من مشكلةٍ ذات أبعادٍ متعدّدةٍ من حيث الكمّ، والنّوع، والمناهج، وأساليب وطرق التّدريس؛ فالمدارس ما زالت تتّبع نمطًا تعليميًا تلقينيًا مثقلًا بالمعلومات والمعارف، مهملًا مهارات التّفكير، والإبداع، والبحث، والاستكشاف (وزارة الريادة والتمكين، 2021).
- ب- افتقار خريجي الجامعات والكلّيّات الفلسطينيّة للعديد من المهارات الحياتيّة والقدرات البحثيّة؛ حيث استمرّت الأنماط التقليديّة في التعليم العالي، فالتّعليم في الجامعات الفلسطينيّة يعتمد أيضًا على التّلقين، ولا يعتمد على الإبداع، ومعظم المناهج والبرامج والمساقات ذات طابع نظري، ومصبوبة في قوالبّ جامدة، لا تواكب التّطوّرات والمستجدّات العلميّة، كما تفتقر جامعاتنا إلى المساقات التّدريبيّة، والتّطبيقيّة الحديثة المرتبطة بسوق العمل ومتطلّباته، فساهم ذلك أيضًا في ضعف كفاءة الخريجين، وتدني مهاراتهم العمليّة والفنيّة؛ ما حدَ من قدرتهم على الدّخول إلى سوق العمل كمنافسين (عيسى ومنصور، 2018).
- ت- هناك أيضًا إشكاليّة حقيقيّة في نوعيّة تخصّصات الخرّيجين والخرّيجات في فلسطين؛ حيث تشير الإحصاءات أنّ حوالي (60%) من الخرّيجين عام 2021م متخصّصون في العلوم التّربويّة، والإنسانيّة، والاجتماعيّة، والإداريّة، أمَّا المتخصّصون في مجال العلوم الهندسيّة والمعماريّة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد بلغت نسبتهم حوالي (14%) فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022أ)، وهذه النّسبة بحدّ ذاتها تعكس جانبًا مهمًا من جوانب عدم المواءمة بين مخرجات التّعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.
- ث-ضعف بنية نظام التدريب المهني والتقني؛ حيث يواجه التدريب المهني مجموعة من المعوقات تتمثّل في نقص التخصّصات، وعدم مواكبة المناهج للتطوّرات، وخاصّة التكنولوجيّة منها، وغياب البرامج التدريبيّة المتعلّقة بمهارات الحياة والمهارات المكملّة، كما يعاني أيضًا من النظرة الدّونيّة من قبل المجتمع لهذا القطاع، والثقافة السّائدة بتفضيل التّعليم الأكاديمي على المهني؛ لذلك نجد أنّ نسبة إقبال الطّلاب على التدريب المهني منخفضة. ولقد ساهم نظام التّعليم في تكوين هذه النّظرة؛ إذْ يمثّل التّدريب المهنى والتّقنى خيارَ منْ لا خيار له، من حيث قبول الطّلاب ذوي

التّحصيل المتدنّي في مسار التّدريب المهني (عيسى ومنصور، 2018)، ويؤكّد ذلك ما أشارت الله البيانات الإحصائيّة بأنّ نسبة مَنْ يتوجّهون للتّدريب المهني لم تتجاوز (0.7%) من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزّة في نهاية عام 2021م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

تحديات تتعلّق بصعوبة وصول رباديّي الأعمال إلى مصادر التّموبل:

رغم انتشار العديد من البنوك التّجاريّة، ومؤسّسات الإقراض، وبرامج التّمويل المحلّيّة والدّوليّة في قطاع غزّة، إلّا أنّ هناك عزوفًا ملحوظًا من قبل معظم هذه المؤسّسات والبرامج عن تمويل وإقراض المشاريع الرّياديّة الصّغيرة؛ حيث يسود انطباع لدى هذه المؤسّسات بأنّ الشّباب أقلّ مسؤوليّة وخبرة، وأكثر ميلًا للمجازفة والمخاطرة، وبشكلٍ عام تتلخّص مشاكل التّمويل فيما يأتي:

- أ- عدم ثقة المستثمرين والقطاع الخاص بالمشاريع الرّياديّة الشّبابيّة، ولعلّ السّبب في ذلك يعود إلى ثقافة المجتمع الفلسطيني بتجنّب المخاطرة.
- ب-عدم ثقة البنوك ومؤسّسات التّمويل بالرّياديّين الشّباب، وتغليبها أهداف الرّبح على دعم وتمويل المشاريع الرّياديّة؛ ما يصعب على الرّياديّين الحصول على التّمويل اللّازم لأفكار مشاريعهم.
- ت-غياب القروض طويلة الأجل، والفوائد العالية على القروض، كما أنّ الشّروط اللّازمة للحصول على القروض لا تشجّع الرّياديّين التّوجه للقروض (الهيئة الاستشاريّة لتطوير المؤسّسات غير الحكوميّة، 2019).

تحديات تتعلّق بصعوبة الوصول للأسواق المحلّية والخارجية:

تمثّل سياسات الاحتلال الإسرائيلي عقبةً رئيسةً أمام المشاريع الشّبابيّة، وبخاصَّة القيود الصّارمة على استيراد المواد الخام والوسيطة اللّزمة للتّصنيع، وكذلك القيود المفروضة على التّحويلات البنكيّة، ومنع الاستثمارات الخارجيّة، وإعاقة تسويق المنتجات محلّيًا، أو تصديرها إلى الخارج.

كما أنّ السّوق المحلّي في قطاع غزّة ضيّق، ويعتمد على المستوردات ذات الأسعار التّنافسيّة، وهذا يقلّل فرص المنافسة لمنتجات المشاريع الصّغيرة في هذا السّوق. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سلطات الاحتلال تُخضع عمليّات التّصدير للعامل السّياسي؛ ما يُعرقل جهود التّصدير، ويحدّ من وصول المنتجات الفلسطينيّة للأسواق العربيّة والدّوليّة. وهناك إشكاليّة تتعلّق بجودة المنتجات والخدمات الّتي

تقدّمها المشاريع الرّياديّة، تتمثّل في عدم مُطابقتها للمواصفات والمقاييس الدّوليّة (World Bank,).

التّحديات الاجتماعيّة والثّقافيّة:

تتأثّر المشاريع الرّياديّة بالقيم الاجتماعيّة والثّقافيّة السّائدة في المجتمع؛ فالقيم الإيجابيّة تعدّ عاملًا مهمًا في تشجيع الشّباب على الابتكار والإبداع، في حين تعدّ القيم السّلبيّة عاملًا مثبّطًا، ومحجّمًا للإبداع والتّجديد.

ومن الملاحظ أنّ المجتمع الفلسطيني، وخاصّة الغزّي، تسوده بعض القيم والموروثات الثّقافيّة الّتي تقيّد الشّباب، ولا تشجّعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصّة، ولعلّ الخوف من الفشل يشكّل العائق الأكبر أمام الشّباب؛ لأنّ الفشل حسب الثّقافة السّائدة في المجتمع أمرّ غير مقبولٍ، حتّى الشّباب أنفسهم تسود بينهم بعض الأنماط السّلوكيّة السّلبيّة، مثل: الانعزاليّة والتّواكل، وعدم احترام قيم العمل، وعدم الإيمان بالتّغيير، والخوف من التّجديد. كما تسود المجتمع الفلسطيني أيضًا بعض الموروثات الثّقافيّة التي تحضّ الشّباب على التّوجّه نحو الوظائف الحكوميّة باعتبارها أكثر أمانًا، والتّمسّك بالتّبعيّة، وعدم التّجديد، والابتعاد عن المخاطرة، وبالتّالي يخشى الشّباب في أحيانٍ كثيرةٍ أنْ يتحمّلوا عبء تجربة جديدةٍ لا يعرفون نتائجها. أضف إلى ذلك أنّ المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوريٌّ لا يتقبّل فكرة أنْ تقوم الفتاة بإنشاء وإدارة مشروعها الخاص؛ ما ينتج عنه تعطيل طاقات نصف المجتمع (عبد الله وآخرون،

نستتج ممّا سبق أنّ المشاريع الرّياديّة الشّبابيّة تواجه تحدّياتٍ وصعوباتٍ كثيرةً ومتعدّدةً، تحول دون تعزيز دور هذه المشاريع في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة؛ لذلك يجب أنْ تتضافر الجهود للوقوف على هذه التّحدّيات وتذليلها، وإيجاد الحلول المناسبة والسّريعة للتّخلّص منها، وما نود التّأكيد عليه في هذا المقام أنّ مسؤوليّة دعم المشاريع الرّياديّة، والمحافظة على استمراريّتها وتطويرها، وتذليل الصّعاب الّتي تعترضها هي مسؤوليّة وطنيّة تقع على عاتق جميع المؤسّسات الحكوميّة، وغير الحكوميّة، ومؤسّسات المجتمع المدنى ذات العلاقة.

خاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذه الورقة أنّ المشاريع الرّياديّة تمارس دورًا فاعلًا في تحفيز النّمو الاقتصادي؛ حيث تعدّ هذه المشاريع المحرّكات الأوّليّة لخلق فرص العمل، وتنمية الدّخل، وتحسين مستوى المعيشة، وتخفيض معدّلات البطالة والفقر، وتقليل الفجوة بين الدّخول تحقيقًا للعدالة الاجتماعيّة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصاديّة المتاحة. كما تُساهم هذه المشاريع في التّغلّب على التّحدّيات المعاصرة للتّنمية المُستدامة؛ إذْ لا يمكن الحديث عن التّنمية المستدامة من دون التّطرّق لدور الشّباب والمشاريع الشّبابيّة؛ لأنّهم الأقدر على التّغيير، والتّجديد، والابتكار في حال أتيحت لهم الفرص، وتوافرت لهم الإمكانات.

إنّ تعزيز دور الشّباب في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة تأتي كحاجةٍ مُلحّةٍ في ظلّ التّحدّيات السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة الّتي تعصف بمجتمعنا، وتُبرز أهمّيّة دورهم في قدرتهم على التّغيير البنّاء، والعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائيّة للمجتمع، والّتي لا تتحقّق إلّا من خلال إشراكهم بشكلٍ حقيقيّ وفعّالٍ في النّشاط الاقتصادي، وتوظيف قدراتهم وطاقاتهم الإبداعيّة.

ويرتبط تعزيز دور المشاريع الرّياديّة الشّبابيّة في قطاع غزّة بتبنّي جميع المؤسّسات والهيئات الرّسميّة، ومنظّمات المجتمع المدني، ومؤسّسات وشركات القطاع الخاص، ومجموعة من السّياسات والتّدخّلات والإجراءات الدّاعمة، بحيث تكون هذه التّدخّلات بشكلٍ تشاركيّ يضمن مشاركة جميع الأطراف في توفير الدّعم الفنّي والمالي للمشاريع الرّياديّة، وتجنيد الخبرات، والمعرفة، والتّكنولوجيا اللّزمة لاستمرارها ونموّها.

المراجع:

- 1. أبو مدللة، سمير والعجلة، مازن. (2013). التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 5، فلسطين.
- 2. أبو هشهش، أروى. (2016). مسح مؤسسات التشغيل والمبادرات الريادية الشبابية. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- 3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). بيان صحفي حول: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، فلسطين.
 - 4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022) أ. مسح القوى العاملة 2021، فلسطين.
 - 5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016). دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين، فلسطين.

- 6. الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية. (2019). تقرير تشخيصي حول ريادية الاعمال والتمكين الاقتصادي، فلسطين.
- 7. برهوم، بسمة. (2015). دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- 8. حسان، عادل. (2020). دور المصارف في تمويل المشاريع الريادية. مجلة المرساة المصرفية، العدد 26، فلسطين.
 - 9. حمامي، زينة. (2019). الربادي. https://hyatok.com/. تاريخ الزيارة 2022/8/11/
- 10. خربوطلي، عامر. (2018). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.
- 11. خلف، حيدر. (2021). واقع المشاريع الريادية في العراق. جائزة منتدى صنع السياسات، (-IFPMC).
- 12. عبد الله، سمير والنتشة، باسل وحتاوي، محمد. (2014). سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين. فلسطين: معهد (ماس).
- 13. عبد الله، سمير وحتاوي، محمد. (2014). سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين. فلسطين: معهد (ماس).
- 14. عيسى، محمود ومنصور، مصطفى. (2018). الفجوة النّوعيّة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة: الأسباب وآليّات المواءمة، مجلة جامعة الأزهر –غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، فلسطين: جامعة الأزهر.
- 15. غراب، رندة. (2017). آليات تمويل المشاريع الريادية لدى خريجي الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
- 16. فتحي، ولاء وعبد الجواد، منصور. (2018). تحديات الريادة في فلسطين، مؤتمر التنمية المستدامة في ظلِّ بيئة متغيرة كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- 17. محمد، رسلان وعبد الكريم، نصر. (2011). واقع الأعمال الصغيرة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، فلسطين.
- 18. مراد، رامي. (2020). تداعيات جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة، فلسطين: مركز شؤون المرأة.
- 19. وزارة الريادة والتمكين. (2021). الاستراتيجية القطاعية للريادة والتمكين 2021–2023، فلسطين. 20. World Bank. (2020). Doing Business 2020. (West Bank and Gaza Economic Profile).

نحو سياسات وطنيّة فعّالة لدعم المشاريع الشّبابيّة الرّياديّة الصّغيرة

د. يحيى قاعود باحث في العلوم السياسية والسياسات العامة

تقديم:

تبحث الورقة بشكلٍ عام السّياسات الوطنيّة الحاليّة لتعزيز المشاريع الرّياديّة الـواردة في الخطط الاستراتيجيّة القطاعية للشّباب الفلسطيني، وكذلك القوانين الحاليّة الدّاعمة للمشاريع الرّياديّة. وتكشف ما هو مُطبّق منها، وكيفيّة تعزيز تلك السّياسات والإجراءات بهدف النّهوض بالمشاريع الرّياديّة في بيئة العمل بقطاع غزّة.

وتقدّم الورقة مجموعة من البدائل والحلول الّتي تُساهم بشكلٍ رئيسٍ في تعزيز المشاريع الرّياديّة للشّباب الفلسطيني، ومعالجة التّحدّيات والمعوّقات الّتي تحول دون تعزيز المشاريع الرّياديّة للشّباب.

المشاريع الربادية في بيئة الأعمال الفلسطينية

تعدّ المشاريع الرّياديّة الصّغيرة أحد القطاعات الاقتصاديّة بالغة الأهمّيّة لدول العالم، خاصّةً في ظلّ المتغيّرات والتّحوّلات الاقتصاديّة العالميّة بفعل دورها المحوري في الإنتاج، والتّشغيل، والدّخل، والابتكار الرّيادي، ولذلك فقد رفعت منظّمة الأمم المتّحدة للتّنمية والصّناعة والبنك الدّولي شعار دعم الصّناعات الصّغيرة والمتوسّطة.

تمثّل المشاريع الرّياديّة الصّغيرة ومتناهية الصّغر العمود الفقري للاقتصادات؛ إذْ تمثّل أكثر من 70% من الأعمال، وأكثر من 50% من الوظائف، حول العالم (الأمم المتحدة، 27 حزيران/ يونيو 2022) وفي فلسطين، الّتي تشهد كبقيّة العالم تقلّبات وتحدّيات متعدّدة بفعل جائحة كورونا وتحدّيات البيئة، بالإضافة إلى تحدّيات المترتبة على وجود الاحتلال الإسرائيلي. ولأهميّة المشاريع الرّياديّة، تقيم الأمم المتّحدة ومركز التّجارة الدّوليّة احتفالًا سنويًّا للمؤسّسات مُتناهية الصّغر، والصّغيرة، والمتوسّطة، يركّز على ريادة الأعمال الاجتماعيّة، والمساهمة في النّمو الشّامل، ومكافحة عدم المساواة، وإعادة البناء بشكلٍ أفضل وأقوى، لاسيّما خلال الأوقات الصّعبة (المرجع السابق).

يضاف إلى ذلك كلّه، خصوصيّة بيئة الأعمال الفلسطينيّة؛ حيث تعدّ المشاريع الرّياديّة الصّغيرة ومتناهية الصّغر الأكثر واقعيّة في البيئة الفلسطينيّة الّتي لا تستطيع إقامة مشاريع كبرى وتشغيل الشّباب؛ لذا تشكّل المشروعات الرّياديّة الصّغيرة محور اهتمام تشغيل الشّباب، ومحاولة خفض نسب البطالة والفقر. والأهمّ من ذلك، يقوم الاقتصاد الفلسطيني في إطار المنشآت الصّغيرة والمتوسّطة،

لاسيّما أنّها تمثّل نحو 89% من إجمالي المشاريع العاملة في فلسطين، ولذلك تعدّ المحرّك الأوّل في الاقتصاد، والمحرّك الفعلى للاستثمار والنّمو الاقتصادي (مشنى، 2018).

وتواجه المشروعات الشّبابيّة في قطاع غزّة العديد من المعوّقات الدّاخليّة الّتي تحول دون نجاحها وتطوّرها؛ كنقص التّمويل، والقوانين والإجراءات الحكوميّة في ظلّ الانقسام الفلسطيني، والرّسوم والضّرائب، وغياب القدرة على العمل والمنافسة، بالإضافة إلى بعض التّحدّيات الّتي تتمثّل في الاحتلال، والحصار الّذي يفرضه ضمن سياسة التّبعيّة الاقتصاديّة. وللتّغلب على التّحدّيات والمعوّقات الّتي تقف في وجه الاقتصاد الفلسطيني ومشروعاته المختلفة، ومن أجل المساهمة في خلق فرص عمل وإنجاح المشاريع الرّياديّة الشّبابيّة الصّغيرة الجديدة، فإنّه من الأهميّة بمكان الاستثمار في الشّباب.

الاستثمار في رأس المال البشري

يقع رأس المال البشري في صميم استراتيجيّة البنك الدولي العالميّة للتّنمية، وتعدّ حماية البشر والاستثمار فيهم واحدة من بين ثلاث طرقٍ رئيسةٍ يسعى من خلالها لبلوغ هدفيه المُتمثّلين في إنهاء الفقر المُدقع بحلول عام 2030م، وتعزيز الرّخاء المُشترك في جميع البلدان. وهذا يتكامل بشكلٍ وثيقٍ مع جهوده الرّامية إلى تشجيع النّمو المستدام والشّامل للجميع، وبناء القدرة على الصمود لدى البلدان النّامية (البنك الدولي، 2022).

يتألّف رأس المال البشري من المعارف، والمهارات، والقدرات الصّحيّة الّتي يستثمر فيها الناس، وتتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد مُنتجين في المجتمع. ويساعد الاستثمار في البشر – من خلال توفير التّغذية، والرّعاية الصّحيّة، والتّعليم الجيّد، والوظائف، والمهارات – على تنمية رأس المال البشري، وهو أمر أساسيِّ لإنهاء الفقر المُدقع، وبناء مجتمعات أكثر شمولًا (البنك الدولي، 2022).

الشّباب الفلسطيني... الاستثمار في المستقبل

إنّ النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشّباب الفلسطيني بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانات المجتمع، يعدّ استثمارًا في المستقبل، فهي الشّريحة الأكثر إنتاجيّةً وحيويّةً؛ حيث بلغت نسبة الشّباب الفلسطيني ضمن الفئة العمريّة من 18 – 29 عامًا نسبة 22% في منتصف العام 2021م، بحسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أي خُمس المجتمع.

أمًّا الفئة العمريّة من 0 – 14 عامًا – شباب الغد – فتمثِّل ما يزيد عن ثلث المجتمع الفلسطيني، بنسبة 38% من مجمل السكّان في فلسطين (36% في الضّفّة الغربيّة، و 41% في قطاع غزّة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). وعلى الرغم من هذه الطّاقات الكامنة في المجتمع الفلسطيني، إلّا أنّها الأكثر تأثرًا بالتحدّيات الاحتلاليّة، والدّاخليّة – الانقسام السياسي – حيث تشكّل البطالة التّحدّي الأكبر أمام الشّباب الفلسطيني، وبلغت هذه المعدّلات 64% بين الإناث، و 33% بين الإناث الإناث و 33% بين الإناث و 33% بين الإناث و42% بين الأكبر أمام الشّباب الفلسطيني، وبلغت هذه المعدّلات 64% بين الإناث و 33% بين الإناث و 34% بين الأكور .

يبدأ تعزيز "رأس المال البشري" في فلسطين بتعزيز وبناء "رأس المال الاجتماعي"؛ فقد أوضحت سنوات الانقسام الحاجة الماسّة للتّعاضُد، والتّكافل، والعمل المشترك، وليس ذلك فحسب، ولكن بناء نوعٍ من الثّقة، والشّعور بالمصلحة العامّة أو الجماعيّة الّتي افتقدناها وبقوّة خلال السّنوات الماضية؛ فالواقع الفلسطيني الحالي مُشتّت وغير واضح في كلّ الجوانب والسّاحات، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وتربويًا (أبو قرع، 2022). وبالنّظر إلى السّياسات الحكوميّة تجاه الشّباب من كلا الجنسين، نجد أنّه تمّ استحداث وزارة الرّيادة والتّمكين في الحكومة النّامنة عشر في نيسان/ أبريل 2019م؛ لتكون المظلّة والإطار النّاظم لقطاع الرّيادة والتّمكين في ضوء التّوجُهات العالميّة للاقتصاد المبني على المعرفة والتّمكين، وبالرغم من الخطّة القطاعيّة الّتي قدّمتها الوزارة المُستحدثة، إلّا أنّها لم تتحدّث عن خطط عمليّة لاستيعاب الشّباب وتشغيلهم أكثر من تعزيز وعيهم وثقافتهم، وتحديث النظام التّشريعي والتّعليمي، وهو مطلوب بشكلٍ عاجلٍ، لكنّه لم يحدث بعد. أضف إلى ذلك أنّ الوزارة، في ضوء الانقسام، تعمل في الضّفة الغربيّة دون غزّة.

البدائل المقترحة:

تطرح الورقة السّياساتية مجموعةً من البدائل والحلول المطلبيّة المساعدة لمعالجة إشكاليّات إقامة المشاريع الرّيادية الشّبابيّة الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقرُّ بأنَّ المعيار الأساس في تلك البدائل والحلول يكمن في توفُّر الإرادة الحقيقيّة لتحسين فرص الشّباب الفلسطيني، والّتي تتطلّب العمل الجادَّ، وتبنّي البدائل والحلول الّتي تطرحها الورقة على النَّحو الآتي:

أولًا - إنشاء مرصد الريادة الفلسطيني:

يعتبر "مرصد الريادة العالمي" (GEM) التصوّرات الرّياديّة في المجتمع عاملًا مهمًا ومؤثرًا على النّشاط الرّيادي؛ حيث تعكس هذه التّصوّرات النّمط الثّقافي السّائد في المجتمع من

وجهة نظر السُكان، ويمثّلها مرصد الرّيادة العالمي بست تصوُّرات، وهي: امتلاك فرص جيدة للبدء بمشاريع رياديّة، وامتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة، وإيلاء مكانة عالية للرّياديّين النّاجحين، وتغطية وسائل الإعلام للقصص النّاجحة، وعدم البدء بمشاريع رياديّة بسبب الخوف من الفشل. ويعدّ مرصد ريادة الأعمال العالمي اتّحادًا عالميًا يُجري أبحاثًا على 66 اقتصادًا عالميًا، ويغطي 82% من النّاتج المحلّي الإجمالي للعالم، و71% من سكّانه. حيث يجمع مرصد ريادة الأعمال العالمي سنويًا أكثر من 400 باحث، وأكثر من 100 مؤسّسة من جميع أنحاء العالم؛ لمناقشة ودراسة أنشطة ريادة الأعمال في العالم (كلية الأمير محمد بن سلمان لريادة الأعمال، 2021). إنَّ الهدف من إنشاء مرصد الرّيادة الأعمال أو غير الرّسميّة – بالشّراكة والتّعاون، هو:

- 1. تقديم رؤى وحلول عمليَّة لإشكاليّات المشاريع الرّياديّة في فلسطين، خاصّة المشاريع الشّبابيّة الصّغيرة.
 - 2. تقديم المشورة والنُّصح للشّباب المُقبلين على إنشاء مشاريعهم الرّياديّة الخاصّة.
- 3. إنشاء منصة إلكترونية للمرصد تتضمن مواد تدريبية وأدلة لكافة القوانين والإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لإنشاء المشاريع الريادية للشباب.

من شأن البديل معالجة تعدّد الاستراتيجيّات بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، الّتي لم تحقّق أيَّ تقدُم ملموس على الإحصاءات السَّلبيّة الخاصّة بالشّباب، والاهتمام بنظريّات "رأس المال الاجتماعي" من أجل صناعة جيلٍ واعٍ قادرٍ على الصّمود، مع مراعاة متطلّبات الجغرافيا المناطقيّة.

ثانيًا - قوانين عصريَّة:

شرّعت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة مجموعةً من القوانين الهادفة إلى تنظيم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، ومن تلك القوانين "القانون الأساسي الفلسطيني"، و"قانون العمل الفلسطيني"، و"قانون تشجيع الاستثمار"، إلى من القوانين الخاصّة بالاقتصاد الفلسطيني (رسلان وعبد الكريم، 2011، ص49)، ويقدّم قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لعام 1998 مجموعةً من المزايا، منها بعض الإعفاءات، على أنْ يكون المشروع مسجّلًا حسب الأصول، إلّا أنّ الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمشاريع تقتصر على المشاريع الكبيرة، والّتي يتجاوز رأسمالها

250,000 دولار حسب التّعديل الأخير للقانون في العام 2011 (عبد الله وآخرون، 2014، ص26).

إنَّ القوانين الحاليّة غير كافية لـدعم المشاريع الرّياديّة الشّبابيّة، خاصَّةً في ضوء تـدهور الأوضاع الاقتصاديّة بفعل الاحـتلال وحصاره لقطاع غزّة، وإجراءاته، وسياساته المستمرّة، بالإضافة إلى الانقسام الّذي أثَّر بشكلٍ كبيرٍ على دعم اللّوائح والإجراءات الحكوميّة الدّاعمة للمشاريع الرّياديّة الشّبابيّة. وهو ما أقرّته الاستراتيجيّة القطاعيّة للرّيادة والتّمكين في هـدفها الاستراتيجي الأوّل "تعزيز الإطار التشريعي والـدور التّنظيمي لقطاع الرّيادة" (وزارة الريادة والتمكين، 2021-2023). وفي ظل تعطل المجلس التشريعي التي تمنع من إصدار قوانين عصرية، يمكن الاعتماد على اللوائح تنظيمية تساهم في دعم المشاريع الريادية الشبابية إلى حين إصدار قوانين. ومن أهم القضايا التي يتوجب معالجتها في اللوائح التنظيمية، هي:

- 1. تسهيل الإجراءات القانونية الله التي تدعم المشاريع الرّيادية الشّبابيّة، وتقديم العون القانوني والإرشادي لها.
- 2. تسهيلات استثماريّة تتعلّق بدعم المشاريع الرّياديّة الشّبابيّة، والإعفاء من الرّسوم الحكوميّة والضّرائب.

ثالثًا - تطوير النظام التعليمي في فلسطين:

أجمعت الدراسات السّابقة الّتي ناقشت مسألة الرّيادة والتّمكين الاقتصادي على ضرورة تطوير النّظام التّعليمي في فلسطين بمختلف مراحله وتخصّصاته (التعليم الأساسي والجامعي، والعلوم الإنسانية والتطبيقية).

هذا بالإضافة إلى تطوير نظام التدريب المهني والتقني في فلسطين بحسب قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الخريجين، والدي يتم من خلال تقييم أداء قطاع التدريب، والتعليم المهني والتقني بشكل دائم ومستمر، ومحاولة دفع الشباب إلى الأسواق المحلية والدولية. ولقد ورد ذلك في الهدف الاستراتيجي الثاني من الاستراتيجية القطاعية للريادة والتمكين الفلسطينية المتمثل في "تعزيز دور التعليم والتدريب في تنمية ريادة الأعمال" (وزارة الريادة والتمكين، 2021-2023، ص43). وبالرغم من ذلك، شارفت الخطة على الانتهاء، ولم يشهد المجتمع الفلسطيني تغيرًا ملموسًا في النّظام التّعليمي.

يهدف تشجيع الرّيادة وترويجها بين الشّباب إلى خلق المزيد من الوظائف، ودفع عجلة النّمو الاقتصادي، وهو من أولويّات الدّول المتقدّمة والنّامية على حدٍّ سواء. ولقد عمدت العديد من الدّول إلى دمج الرّيادة في المنهاج الدّراسي كمساقٍ اختياري، أو كنشاط ما بعد انتهاء اليوم الدّراسي. وتشتمل هذه النّشاطات على فنيّات إدارة المشاريع، كما قامت العديد من الدّول بتطوير المناهج المدرسيّة والجامعيّة بشكلٍ يتلاءم مع متطلّبات سوق العمل الجديدة، مع الحرص على دمج مواد التكنولوجيا وأساليب التّسويق الحديثة في إدارة الشّركة، وتسويق منتجها (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007)، ويقترح البديل مجموعة من آليّات العمل لتحسين جودة التّعليم على النّحو الآتي:

أولًا: التعليم الأساسي: تشهد أعدد المدارس والطلبة في فلسطين نموًا متسارعًا، وهذا يتطلّب تطويرًا للنّظام التّعليمي، بما يساهم في تنمية الأفكار الإبداعيّة بما يتناسب مع البيئة الفلسطينيّة.

ثانيًا: التّعليم الجامعي: رغم زيادة عدد مؤسّسات التّعليم العالي في فلسطين، إلّا أنّ النّظام التّعليمي الجامعي ما زال دون تطوّرٍ يواءم التّطوّرات العلميّة العالميّة أو يتناسب مع البيئة الفلسطينيّة، وليست المشكلة فقط في أعداد الطلبة والكلّيات التي وصلت حدَّ الاكتفاء بالتوظيف، وإنّما بنوعيَّة التعليم نفسه الذي يساعد على "الريادة والابتكار" من جهة، ويعتمد على "الريادة المهني" من جهة أخرى.

وبالتَّالي، فإنَّه دون تطوير منظومة التعليم في المرحلة الأساسيّة وتنمية المهارات، سنكون أمام طالب لا يستطيع تحديد مساره المستقبلي في الجامعة، وهي مشكلة ستتفاقم بشكل أكبر بعد التخرُّج، عندما يتحوّل الطالب إلى رقم في إحصاءات البطالة. يطرح البديل مجموعةً من آليَّات العمل الآنيّة لتشجيع الطّلبة على الإبداع والرّيادة، وهي:

1. تمويل مشاريع ريادية ومسابقات للطلبة: إنَّ تحفيز الطلبة في جميع المراحل على المشاريع الرّيادية، وإعادة توجيه مساراتهم بحسب البيئة ومتطلّبات سوق العمل يستوجب تمويل المشاريع الطلابية الرّيادية، من خلال إجراء مسابقات بين الطلبة في المحافظات كافة، وهذا من شأنه تشجيع الطلبة على الابتكار والإبداع.

2. مبادرات تمويليّة للمشاريع الابداعيّة: إنَّ فكرة المبادرات التمويليّة للمشاريع الشّباب، تحقّق هدفين؛ الأوّل: دعم الإبداع عند الشّباب، والثّاني: محاولة تشغيل حقيقيّة للشّباب، وإقامة مشاريعهم الرّياديّة حتّى وإن كانت صغيرةً، أو متناهية الصّغر.

ويـؤدّي التّـوّع فـي المشاريع الرّياديّـة الصّـغيرة إلـي مشاركة أكبـر عـدد مـن الشّـباب، ويتناسـب مـع متطلّبات البيئـة الفلسـطينيّة سـواء المشـروعات الصّـناعية، أو التّجاريّـة، أو الخدميّـة، أو الزّراعيّـة؛ فـالمجتمع الفلسـطيني بحاجـة دائمـة لتلـك المشـروعات، وتطـوير الخدمات فيها.

رابعًا - البحث عن فرص عمل وأسواق جديدة:

في ضوء تصاعد إحصاءات البطالة بشكلٍ مستمرٍ، واكتفاء الأسواق المحلّية، لا بدَّ من البحث عن أسواقٍ جديدةٍ تستوعب أعداد الخرّيجين بعد تمكينهم وتعزيز مهاراتهم الرّيادية، خاصّةً في ضوء الثّورة التكنولوجية الرّابعة الّتي منحت مميّزات عدَّة للعمل عن بُعد، وهذا يتطلّب تهيئة الخرّيجين من خلال حاضنات ومُسرّعات أعمال، وذلك للعمل والمنافسة في الأسواق الدّولية؛ فالسّوق المحلّي وصل حدَّ الإشباع، وقد نجد شبابًا يمتلكون أفكارًا إبداعيةً، لكن دون رعايةٍ وقدرةٍ على تنفيذها. وبالتّالي، يصبح دور مُسرّعات الأعمال ذا أهمّيةٍ عُليا في الاقتصاد الفلسطيني، والمُناط بها تقديم خدمات نوعيّة للرّياديّين.

يُمكن تعزيز فُرص عمل الشّباب في بيئة العمل الفلسطينيّة من خلال اتِّباع مجموعة من الإجراءات والآليّات كالآتي:

- 1. البحث عن تمويل للأفكار الإبداعية، فيتوجب على صُناً ع القرار بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني البحث عن مصادر تمويل للمشاريع الشّبابية ذات التّمويل الصغير، أو تمويل الأفكار الإبداعيّة المتلائمة مع الظروف المحيطة في بيئة الأعمال والتّمويل الفلسطينيّة سواءً السّياسية، والاجتماعيّة، والقانونيّة بهدف التّغلب على المعوقات الّتي تواجه التّمويل غير المستقر (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007، ص55).
- 2. العمل مع المؤسّسات الأمميّة من أجل تحسين فرص العمل للشّباب؛ فهي تعمل بالدّول المجاورة، وتحسّن من بيئة المشاريع الرّبادية الصغيرة، واستقطابها للعمل في البيئة

الأكثر احتياجًا، وهي مهمّة المؤسّسات الرّسمية وغير الرّسمية؛ فعلى سبيل المثال: أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظّمة الأمم المتحدة للصّناعة (اليونيدو) أكاديميّة لبنان للتّصدير في آذار/ مارس 2022م دعمًا للمؤسّسات المتوسّطة، والصّغيرة، ومتناهية الصّغر في قطاع الأغذية الزّراعيّة والزّراعة (الأمم المتحدة، 28 آذار/ مارس 2022).

تقوم هذه الأكاديميّة بتزويد الشّركات المتوسّطة، والصّغيرة، ومُتناهية الصّغر الّتي تقودها نساء ورجال، وكذلك التّعاونيّات بالمعرفة الفنيّة المطلوبة، وبمهارات التّصدير العمليّة لتوسيع نطاق عملياتها، وتعزيز جهوزيّتها للتصدير.

- 3. تحويل المشروعات الصّغيرة من إغاثيّة إلى تنموية: إنَّ غالبيّة المشاريع الصّغيرة، ومتناهية الصّغر المدعومة من مؤسّسات المجتمع المدني هي إغاثيّة، وليست إنمائيّة، ومع ذلك حقَّقت المشاريع لأصحابها نتائج ملموسة في التغلُّب على واقعهم. ولتشجيع الشّباب الفلسطيني، يتوجَّب تعزيز المبادرات المجتمعيّة الّتي تدعم الرّيادة والإبداع لـدى الشّباب، من خلال تمويل مشاريعهم الصّغيرة، ومساعدتهم في الاستمرار بها.
- 4. تمكين الشّباب من الوصول إلى مصادر التّمويل، كالبنوك، ومؤسّسات الإقراض الخاصّة بالمشاريع الشّبابية الرّياديّة الصّغيرة.

المصادر والمراجع:

- 1. أبو قرع، عقل، (2022): رأس المال الاجتماعي.. والواقع الفلسطيني الحالي!! جريدة الأيام، 23 نيسان/ أبريل https://bit.ly/3BSgkwt:2022
- 2. الأمم المتحدة، (2022): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للصناعة (اليونيدو) يطلقان أكاديمية لبنان للتصدير، بيان صحفى، 28 آذار/ مارس 2022: https://bit.ly/3Kn7N6W
- 3. الأمم المتحدة، (2022): يـوم المؤسسات متناهيـة الصـغر والصـغيرة والمتوسطة، 27 حزيـران/ يونيـو 2022: https://bit.ly/3pL2apE
 - 4. البنك الدولي، (2022): مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة: https://bit.ly/3vS4FtE
- 5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021): الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، 8 كانون أول/ ديسمبر 2021: https://bit.ly/3bly56z
- 6. رسلان، محمد. عبد الكريم، نصر. (2011): واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد
 الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد الثالث والعشرون (2)، حزيران 2011.
- 7. عبد الله، سمير، وآخرون. (2014): سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.
- 8. كلية الأمير محمد بن سلمان لريادة الاعمال، (2021): مرصد ريادة الأعمال العالمي: https://bit.ly/3QXO9Rv
- 9. مشنى، جهاد. (2018): واقع المشاريع الرّبادية الصغيرة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو ديس- معهد الإدارة والاقتصاد.
- 10. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، (2007): نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 11. وزارة الريادة والتمكين، (2021–2023): الإستراتيجية القطاعية للريادة والتمكين، مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021–2023.